IUGJIS
Vol 28, No 2, 2020, pp 282 -307
ISSN 2410-5201
مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2019-03-17)، تاريخ قبول النشر (2019-04-15)

تعارض الرفع والوقف عند الإمام النووي دراسة تطبيقية على كتابه المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج

اسم الباحث الأول: أ.د.إسماعيل سعيد رضوان *1

اسم الباحث الثاني (إن وجد): أ. سميرة إبراهيم اخزيق 2

[1] اسم الجامعة والبلد (للأول)

[2] اسم الجامعة والبلد (للثاني) قسم الحديث الشريف وعلومه كلية أصول الدين, الجامعة الإسلامية غزة فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل: samar13eb@hotmail.com

الملخص:

يتناول هذا البحث علة تعارض الرفع والوقف عند الإمام النووي من خلال كتابه المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج, وقد ابتدأناه بترجمة للإمام النووي, ثم تعريف بتعارض الرفع والوقف, وحكمه عند العلماء, ورجحنا أن الترجيح بين الرفع والوقف, إنما يكون وفقاً للقرائن والمرجِّحات, ثم قمنا بدراسة تطبيقية, واشتملت هذه الدراسة على خمسة أحاديث من أصل عشرة حَكَم الإمام النووي بتوثيق الرواية المرفوعة على الموقوفة؛ باعتبار أنها زيادة ثقة, منها ما أيَّده بقرائن, ومنها ما لم يؤيده, واكتفى بتوثيقها باعتبار أنها زيادة ثقة, ومن خلال الدراسة التطبيقية تبين للباحِثَيْن؛ أن توثيق النووي للروايات المرفوعة, وتقديمها على الموقوفة ليس فقط باعتبار أنها زيادة الثقة, وإنما هناك قرائن ومرجحات تُدَعِّم ذلك التوثيق والتقديم, وإن سكت الإمام عن ذكرها.

كلمات مفتاحية: النووي, الرفع , الوقف , زيادة الثقة.

The Conflict between the Elevated and Stopped Hadiths at the Imam Al-Nawawi's Book Al-Minhaj In Sharh Sahih Muslim bin Hajjaj
An Applied Study

Abstract:

This study examines the reasons of the conflict between Al-Hadith Al-Marfu (elevated: A narration from the Prophet) and Al-Hadith Al- Mauquf (stopped: A narration from a companion only) at the Imam Al-Nawawi's Book Al-Minhaj In Sharh Sahih Muslim bin Hajjaj. The study starts with the biography of the imam, and then the definition of the contradiction between the Elevated and the Stopped, and its ruling according to the scholars. The study suggested that the weighting between the Elevation and Stopping shall be made according to evidences and weighing factors. The study application included five of the ten Hadiths of the Imam Al-Nawawi, documenting the Elevated narration over the Stopped one as an increase of confidence. Some of these were supported by evidences, some of which were not supported, and only documented as an increase of confidence. Through the applied study, it became evident for the researchers that the documentation of Al-Nawawi for the Elevated narrations and its advancement over the Stopped is not only as they increase confidence, but because of evidences supporting that documentation and advancement even if they were not written by the Imam.

Keywords: (: Al-Nawawi, Al-Marfu, Al- Mauquf, increasing confidence)

المقدمة:

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين, ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ، أما بعد:

فقد تواصل علم نقد المتون قرنًا بعد قرن، حتى جاء القرن السابع الهجري حيث ظهر فيه الكثير من العلماء، ومنهم الإمام النووي المتوفى عام (676هـ)، صاحب الآثار العلمية العظيمة في كل المجالات من تفسير وحديث وفقه ولغة، فصنَّف الكتب الكثيرة، وكان من آثاره كتاب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج, فكتاب المنهاج هو شرح لأصح كتب الحديث بعد صحيح البخاري, وهو صحيح مسلم بن الحجاج, ويُعد من أبرز الكتب التي عنيت بالجوانب النقدية لعلوم مصطلح الحديث، لا سيما توثيق المتون ومن خلال دراستنا في هذا الكتاب وجدنا الإمام النووي –رحمه الله – وهو من العلماء المحققين ورأيه معتبر يقول في مقدمة شرحه, فيما يتعلق بزيادة الثقة: "وأما اذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً, وبعضهم مرسلاً, أو بعضهم موقوفًا وبعضهم مرفوعًا, أو وصله هو أو رفعه في وقت وأرسله أو وقفه في وقت؛ فالصحيح الذى قاله المحققون من الحديث, وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول, وصححه الخطيب البغدادي؛ أن الحكم لمن وصله, أو رفعه سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ؛ لأنه زيادة ثقة وهى مقبولة, وقيل: الحكم للأكثر, وقيل: للأحفظ ".[1] ففي قوله تقديم الرفع على الوقف, واعتباره زيادة ثقة , فقام الباحثان بدراسة خمسة أحاديث من أصل عشرة, وقد اقتصر الباحثان على هذا العدد في الدراسة وفقاً لشروط المجلة في العدد المسموح من الصفحات. وقسمت الأحاديث لقسمين؛ الأول ما أيَّده بالقرائن, والثاني ما لم يأتِ بالقرائن؛ وذلك للتحقق من قول النووي في تقديم الرفع عند تعارض الرفع مع الوقف هل هو على الإطلاق؟ أم يدور التقديم عنده بقرائن, ومرجحات أخرى معمول بها عند المحدثين, لا تقتصر على الأكثر, والأحفظ.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية موضوع تعارض الرفع مع الوقف؛ وذلك لاتصاله بمسالة زيادة الثقة, والتي اختلف العلماء فيها قديماً وحديثاً.
2- ما وجدناه من إطلاق النووي في تقديم الرفع عند تعارض الرفع مع الوقف.
3- مكانة الامام النووي, ومكانة كتابه المنهاج والذي يعتبر من الكتب المهمة في الجانب النقدي في علوم الحديث.

منهج البحث وطبيعة العمل فيه:

1- اتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لكتاب المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج, وجمعا الأحاديث الذي وقع بينها تعارض الوقف والرفع, وبلغ عددها عشرة أحاديث.
2- فقام الباحثان بدراسة خمسة منها وفق المنهج التحليلي؛ بغية الوصول الى نتائج دقيقة مجردة.
3- صدَّر الباحثان بالرواية المرفوعة التي وثقها الإمام النووي, ثم الرواية الموقوفة, ثم قول النووي منقول نصاً من كتابه المنهاج, ثم الخلاصة التي توصل لها الباحثان.
4- خرَّج الباحثان الروايات, وإن كانت في الصحيحين عند الحاجة؛ لكن بطرق جديدة؛ لمعرفة قرائن الترجيح عنده.
5- رتب الباحثان النماذج حسب ورودها في كتاب المنهاج.
6- بين الباحثان معاني المفردات الغريبة.
7- درس الباحثان الرواة المختلف في توثيقهم أو سماعهم, والرواة الذين لم يخرج لهم بالكتب الستة؛ وصولاً لنتيجة فيهم.
8- ترجم الباحثان للصحابة الغير مشهورين, والأعلام.

الدارسات السابقة:

في حدود علمنا لا توجد أي دارسة تناولت الموضوع بالشكل المطروح وبهذا العنوان: " **تعارض الرفع والوقف عند الإمام النووي دراسة تطبيقية على كتابه المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**" ولكن توجد دارسات ذات صلة منها:

---

[1] النووي, صحيح مسلم بشرح النووي ج37/1.

1- رسالة بعنوان: "**تعارض الرفع مع الوقف ودور القرائن في الترجيح بينهما**" وهي رسالة للطالب: عبد الله محمد رضا علي التميمي. وهي رسالة عامة اكتفت بذكر بعض الأمثلة وغالب الأمثلة أخذت من كتب العلل ولم تختص بكتاب معين ولم تبنى على الاستقراء.

2- بحث بعنوان: "**تعارض الرفع والوقف دراسة نظرية تطبيقية**" إعداد د. محمد عزيز, ود. بهيس العازمي. جامعة الكويت, لا يوجد بيانات أخرى.

3- بحث بعنوان" **تعارض الرفع والوقف عند الإمام البخاري دراسة نظرية تطبيقية**" إعداد: أ. د. محمد عبد الهادي, د. فريز نجم, جامعة القدس المفتوحة فرع جنين, مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/جامعة بابل, العدد 35, تاريخ تشرين أول 2017م.

خطة البحث:

اشتمل البحث على ثلاثة مباحث:-

المبحث الأول:- ترجمة الإمام النووي. وفيه مطلبين:-

المطلب الأول:- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

المطلب الثاني:- مولده ونشأته ورحلاته ووفاته

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف وحكمه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:- تعريف التعارض الرفع والوقف

المطلب الثاني:- حكم تعارض الرفع والوقف

المبحث الثالث منهج النووي في توثيق المتون عند تعارض الوقف والرفع دراسة تطبيقية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:- ما بين النووي فيه القرائن

المطلب الثاني:- ما لم يبين النووي فيه القرائن

الخاتمة: وتشمل خلاصة الدراسة, وما توصل له الباحثان من نتائج وتوصيات

المبحث الأول:- ترجمة الإمام النووي

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

هو الإمام محي الدين يحيى بنِ شرفِ بن مِرَا[2] بنِ حسنِ بنِ حُسَيْنِ بنِ مُحَمَّدِ بن جُمُعَةَ بنِ حِزَامٍ الحِزَاميُّ[3]الحورانيُّ[4] النَّوويُّ[5] الدمشقيُّ[6] الشافعي[7].[8]

([2]) ينظر: ابن العطار, تحفة الطالبين ص39. وقد ذكر السيوطي أنَّ ضبط اسم: (مُرِّي) بضم الميم، وكسر الراء المخففة، وعَقَّبَ بعده: (كما رأيته مضبوطًا بخطه). السيوطي, المنهاج السوي, السيوطي ص25.

([3]) وسمي جَدُّهُ حِزَامًا لنزوله حزامًا بالجولان بقرية نَوَى، وذكر النووي عن نسبه أن بعض أجداده كان يزعم أنَّها نسبة إلى حزام والد حكيم بن حِزام ﷺوهو غلط. ينظر: تحفة الطالبين, ص40.

([4]) نسبة إلى حوران, وهي ناحية كبيرة واسعة كثيرة الخير بنواحي دمشق. السمعاني, الأنساب ج303/4.

([5])نسبة إلى نَوى، ويجوز النَّواوي، وقد كانت قاعدة الجولان من أرض حوران من أعمال دمشق. تحفة الطالبين ص41.

([6])وأما نسبته إلى دمشق، فقد أقام بها نحوًا من ثمانية وعشرين عاماً، وقد قال عبد الله بن المبارك: "من أقام في بلدة أربع سنين نُسِبَ إليها. تحفة الطالبين ص42.

كنيته: يكنى الإمام النووي بأبي زكريا[9], هذه كنية له، ولا (زكريا) له؛ لأنه لم يتزوَّج, وعن سبب تكنيته بهذه الكنية قال أحمد الحداد:" وإنما كني بأبي زكريا, لأن اسمه يحيى, والعرب تكنى من كذلك بأبي زكريا؛ التفاتاً إلى نبي الله يحيى, وأبيه زكريا– عليهما وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام" [10].

لقبه: لقب الإمام النووي بمحيي الدين, وكان يكره من يلقبه بذلك. قال أحمد بن فرح بن اللَّخْميّ[11] :"وصح عنه أنه قال: 'لا أجعل في حل من لقبني محيي الدين".[12]

قال عبد الغني الدقر: "وكان يكره أن يلقب به تواضعاً لله تعالى، أو لأن الدين حيٌّ ثابت غيرُ محتاجٍ إلى مَنْ يحييه".[13]

المطلب الثاني– مولده ونشأته ورحلاته ووفاته:

ولد الإمام النَّوَوِيُّ في العشر الأواسط من الْمحرم سنة(631هـ) ب(نَوى)[14] , وقد قضى النَّوَوِيُّ طفولته في بلدة نَوى، فلما كان عمره تسع عشرة سنة، قدم به والده إلى دمشق، فسكن المدرسة الرَّواحية[15]، وحج مع والده في عمر العشرين، وحُمَّ من أول ليلة خرج فيها من نوى إلى يوم عرفة، حيث قال والده: (وما تَأَوَّه ولا تَضَجَّر)، ثم عاد إلى دمشق، وكان يقرأ في اليوم اثني عشر درسًا على المشايخ شرحًا وتصحيحًا، وقد وَلِيَ دار الحَدِيث الأشرفية[16] في سن الرابعة والثلاثين إلى أَن توفّي[17] .

وقد توفي ليلة الأربعاء، الرابع والعشرين من شهر رجب، سنة ست وسبعين وستمائة بنوى[18] .

المبحث الثاني: تعريف تعارض الرفع والوقف وحكمه

المطلب الأول: تعريف تعارض الرفع والوقف

أولاً: تعريف التعارض: عرفه الإسنوي فقال:" تقابل الأمرين على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضي صاحبه[19].

ثانياً: تعريف المرفوع : هو ما أضيف للنَّبي ﷺ خاصَّةً, ولا يقع مطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم[20].

([7])نسبة للمذهب الشافعي قال السمعاني:(... ومنتحلي مذهبه من المتأخرين انتسبوا بهذه النسبة لاتباعهم مذهبه). الأنساب,ح23/8–24.

([8])ينظر: تحفة الطالبين ص39, وابن كثير, طبقات الشافعيين, ص909, والذهبي, تذكرة الحفاظ, ج174/4, وتاريخ الاسلام ج324/15, وابن قاضي شهبة, طبقات الشافعية /153, والمنهاج السوي ص25, والسخاوي, المنهل العذب الروي ص10 .

([9])ينظر: تحفة الطالبين ص39, والسبكي, طبقات الشافعية الكبرى ج395/8, والمنهاج السوي ص25.

([10]) أحمد حداد, الإمام النووي وأثره في علوم الحديث ص50.

([11]) أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد، الإمام، الحافظ، الزاهد، أبو العباس اللخمي، الإشبيلي الشافعي. تفقه بها على الشيخ عز الدين ابن عبد السلام قليلاً, وسمع منه، ومن الشيخ شرف الدين الأنصاري, ومن الشيخ ابن عبد الدائم وطائفة، وعني بالحديث وأتقن ألفاظه ومعانيه وفقهه, وصار من كبار الأئمة إلى ما فيه من الورع والصدق والديانة ت: 699 هـ . ينظر: تاريخ الإسلام ج894/15, والصفدي, الوافي بالوفيات ج187/7.

([12])المنهل العذب الروي ص11.

([13]) عبد الغني الدّقر, الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الفقهاء والمحثينص21.

([14]) نوى: بليدة من أعمال حوران، وقيل: هي قصبتها، بينها وبين دمشق منزلان. الحموي, معجم البلدان ج306/5.

([15]) المدرسة الرَّواحية: تقع هذه المدرسة شرقي مسجد ابن عروة بالجامع الأموي. ينظر: النُّعيمي, الدارس في تاريخ المدارس ج199/1.

([16]) دار الحديث الأشرفية: تقع جوار باب القلعة الشرقي غربي العصرونية، وشمالي القيمازية الحنفية. ينظر: المرجع السابق ج15/1.

([17]) ابن قاضي شهبة, طبقات الشافعية ج156/2.

([18]) ينظر: تحفة الطالبين ص43، وطبقات الشافعيين ص913، وتذكرة الحفاظ ج176/4، وتاريخ الإسلام ج330/15.

([19]) الإسنوي, نهاية السول شرح منهاج الأصول ج200/2.

([20])ابن الصلاح, معرفة أنواع علوم الحديث, ابن الصلاح ص116, وينظر: الخطيب, الكفاية في علم الرواية ج96/1, والسيوطي, تدريب الراوي, السيوطي ص146.

ثالثاً: تعريف الموقوف: ما يروى عن الصحابة –رضي الله عنهم– من أقوالهم وأفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ[21].

وعليه فتعريف تعارض الرفع والوقف: هو أن يختلف الرواة الثقات في حديث ؛ فيرويه بعضهم مرفوعاً، وبعضهم موقوفاً".[22]

ومن خلال تعريف تعارض الوقف والرفع نجد أن ثمة أمور رئيسة اشتمل التعريف عليها، ويجب مراعاتها في التعارض الذي نعنيه ونقصده هنا وهي:

أولا: أن يكون رواة الرفع والوقف كلهم من الثقات، أما إذا كان أحدهم من الضعفاء, فإنه لا يعد من باب تعارض الرفع مع الوقف، التي بحثها العلماء, والتي يقوم الباحثان بدراستها هنا؛ وذلك لأن رواية الضعيف وغير الثقة لا تقوى على معارضة رواية الثقة ولا تؤثر بها.

قال الإمام الذهبي[23]: "فإن كانت العلة غير مؤثرة، بأن يرويه الثبت على وجه، يخالفه واه، فليس بمعلول".

ثانياً: أن يكون مخرج الحديث واحداً، أما إذا اختلف المخرج فلا يعد ذلك من باب تعارض الرفع والوقف، بل يكون كل منهما حديث برأسه.

قال ابن عبد الهادي:" [24]محل الخلاف إذا اتحد السند، أما إذا اختلف فلا يقدح أحدهما في الآخر إذا كان ثقة جزماً".

المطلب الثاني: حكم تعارض الرفع والوقف

اختلف العلماء في حكم تعارض الرفع والوقف وذهبوا في المسألة إلى عدة أقوال، هي:

القول الأول: ترجيح الرفع على الوقف مطلقاً

وهذا القول عزاه الإمام النووي[25] إلى المحققين من المحدثين، والفقهاء، وأصحاب الأصول واختاره لنفسه, وأراد الباحثان التحقق منه من خلال الدراسة التطبيقية.

ومن قال به وجهه لأمرين:

1. إن الرفع زيادة ثقة وهي مقبولة، والرفع فيه زيادة علم؛ لأنه يدل على أن الراوي حفظ ما غاب عن غيره، فلا ترد لنسيان, أو تقصير حصل بمن وقفه[26].

2. إن الذي رفع الحديث مثبت, وغيره ساكت، ولو كان نافياً فالمثبت مقدم عليه، لأنه علم ما خفي عليه، ولاحتمال أن يكون سمع الوجهين[27].

القول الثاني: ترجيح الوقف على الرفع مطلقاً.

وهذا القول نسبه الخطيب البغدادي إلى أكثر أصحاب الحديث, ولم يَنُص على أحد بعينه[28].

([21]) معرفة أنواع علوم الحديث ص117, وينظر: الكفاية في علم الرواية ج97/1, وتدريب الراوي ص147.

([22]) العراقي, فتح المغيث شرح الفية الحديث ج219/1.

([23]) الذهبي, الموقظة في علم مصطلح الحديث ص52.

([24])فتح المغيث ج220/1

([25]) صحيح مسلم بشرح النووي ج37/1.

([26])صحيح مسلم بشرح النووي ج78/5.

([27])ينظر: الكفاية في علم الرواية ص411, ومعرفة أنواع علوم الحديث ص72, وفتح المغيث ج219/1.

([28]) ينظر: الكفاية في علم الرواية ص411 .

قال الباحثان: وممن ذهب لهذا القول كان بسبب التَّوقي والاحتراز, للرواية؛ فإذا ما شك الراوي في رفع الحديث ووقفه, أو وصله وإرساله، ترك الرفع والوصل ورجَّح الوقف والإرسال؛ حتى وإن كان الظن الغالب رفع الحديث ووصله، وممن عُرِف بهذا من البصريين: محمد بن سيرين، وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون، وحماد بن زيد[29].

قال الدارقطني[30]: "وقد تقدم قولنا في أن ابن سيرين – من توقيه وتورعه – تارة يصرح بالرفع، وتارة يومئ، وتارة يتوقف؛ على حسب نشاطه في الحال".

وفي أسئلة المروزي للإمام أحمد، قال المروزي[31] : "سألته عن هشام بن حسان فقال أيوب, وابن عَون أحَبُّ إليّ وحَسَّن أمر هشام, وقال: قد روى أحاديث رفعها أوقفوها, وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه".

ومن جملة من عرف عنه هذا وليس من البصريين: الإمام مالك، يقول الدارقطني:[32]" ومن عادة مالك إرسال الأحاديث، وإسقاط رجل" .

قال الزركشي[33]:" ونقل عن النسائي وغيره أن من أرسل معه زيادة علم على من وصل؛ لأن الغالب في الألسنة الوصل, فإذا جاء الإرسال علم أن مع المرسل زيادة علم ورجحه ابن القطان, وغيره. وهو يشكل على قول المصنف فيما سيأتي أنَّ الزيادة مع من وصل؛ لكن الظاهر أن زيادة العلم إنَّما هي مع الذي أسْنَد لأنَّ الإرسال نقص في الحفظ لما جُبِل عليه الإنسان من النِّسيان".

القول الثالث: أن الحكم للأكثر

فإذا كان عدد الذين رفعوا الحديث أكثر من الذين وقفوه، فالحكم للرفع، واذا كان عدد الذين اوقفوه أكثر ممن رفعوه، فالحكم للوقف، نقل الحاكم النيسابوري هذا القول عن أئمة الحديث[34].

وقالوا في توجيه هذا القول: إن الظن يدور مع الكثرة[35]، وان الحفظ على الجماعة أقرب منه الى القلة، وإنَّ تَطَرُّق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد [36].

القول الرابع: أن الحكم للأحفظ.

فإذا كان من رفعه أحفظ ممن وقفه فالحكم للرفع، واذا كان من وقفه أحفظ ممن رفعه فالحكم للوقف وهذا القول ذهب إليه بعض أصحاب الحديث. منهم يحيى بن سعيد القطان، فقد سئل عن حديث خالف الثوري فيه أربعة، فقال: لو كان أربعة آلاف مثل هؤلاء لكان سفيان أثبت منهم[37].

القول الخامس: الترجيح بالقرائن

ذهب جماعة من أهل التحقيق إلى أنه ليس لأهل الحديث حكم عام مطرد عند الاختلاف بل مرجع ذلك إلى القرائن, وممن صرح بهذا القول من العلماء:

---

[29] ينظر: مقدمة تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم ج1/76.

[30] ينظر: الدارقطني, العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج10/ 25.

[31] ينظر: أحمد, من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية المروذي ص55.

[32] ينظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج6/ 63.

[33] الزركشي, النكت على مقدمة ابن الصلاح ج2/189.

[34] الحاكم, المدخل إلى الإكليل ص47.

[35] الصنعاني, توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ج1/311.

[36] تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ص367.

[37] ابن أبي حاتم, الجرح والتعديل ج1/79.

قال ابن دقيق العيد: "من حكى عن أهل الحديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو رافع وواقف أو ناقص وزائد أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق، فإن ذلك ليس قانونا مطردًا وبمراجعة أحكامهم الجزئية صواب ما نقول" [38] .

يقول الباحثان: هذه أقوال العلماء والمحققين في حكم تعارض الرفع والوقف, والقول الراجح, أن الترجيح إنما يكون وفقاً للقرائن والمرجّحات, وتلك القرائن التي اعتمد عليها النقاد في الترجيح لا تنحصر في الحفظ, ولا في كثرة العدد، وإنما يدركها الأئمة نتيجة ما لديهم مما حباهم الله به من حصيلة واسعة ناتجة عن دراسة الطرق والأسانيد، وخبرة دقيقة واعية بالرواة ودرجاتهم في الحفظ والإتقان ومدى معرفتهم بأحاديث الشيوخ.

قال العلائي[39]: "ووجوه الترجيح كثيرة لا تنحصر، ولا ضابط لها بالنسبة إلى جميع الأحاديث، بل كل حديث يقوم به ترجيح خاص، وإنما ينهض بذلك الممارس الفطن، الذي أكثر من الطرق والروايات، ولهذا لم يحكم المتقدمون في هذا المقام بحكم كلي يشمل القاعدة، بل يختلف نظرهم بحسب ما يقوم عندهم في كل حديث بمفرده، والله أعلم".

المبحث الثالث: منهج النووي في توثيق المتون عند تعارض الوقف والرفع دراسة تطبيقية

المطلب الأول: ما أيَّده النووي بقرائن الترجيح

وفيه نموذج واحد:

النموذج: حديث كعب بن عُجْرة ﷺ"معقبات لا يخيب قائلهن– أو فاعلهن–" فقد جاء من طرق عنه مرفوعاً, وجاء من طرق أخرى موقوفاً عليه .

والرواية المرفوعة أخرجها مسلم فقال:[40] "حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ قَالَ سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ**[41]** عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مُعَقِّبَاتٌ[42] لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ فَاعِلُهُنَّ دُبُرَ[43] كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً".

تخريج الحديث

أخرجه مسلم من طريق حمزة الزَّيَّات[44], وعمرو بن قيس[45] كلاهما عن الحكم به بمثله مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني[46], وابن حبان[47], والبيهقي[48] ثلاثتهم من طريق شُعَيْب بن حرب, عن شعبة, وحمزة الزَّيات, ومالك بن مِغْوَل عن الحكم به بنحوه مرفوعاً؛ ولكن الطبراني قال في روايته: "أما مالك وحمزة فرفعاه". **قال الباحثان:** وهذا هو الصواب أن رواية شعبة موقوفة، هكذا أخرجه الطيالسي[49].

---

[38] ابن دقيق العيد, مقدمة شرح الإلمام ج28/1.

[39] الميناوي, شرح الموقظة للذهبي ص101.

[40] مسلم, صحيح مسلم ص237: رقم الحديث**596**.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات

[41]هو كعب بن عُجْرَةَ بن أُمَيَّةَ بن عَدِيِّ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ غَنْمِ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مُرِيِّ بْنِ أَرَاشَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ عُبَيْلَةَ بْنِ قَشْمِيلَ بْنِ قِرَانِ بْنِ بَلِيِّ بْنِ إِلْحَافِ بْنِ قُضَاعَة، تأخر إسلامه ثم أسلم، وشهد المشاهد، وهو الذي نزلت فيه بالحديبية الرخصة في فدية المحرم إذا مسه الأذى. أبو نعيم, معرفة الصحابة ج2370/5, وابن الأثير, أسد الغابة ج454/4.

[42]معقِّبات: تسبيحات تفعل أعقاب الصلوات, وسميت معقبات لأنها تفعل مرة بعد مرة. ينظر: عياض, مشارق الأنوار على صحاح الآثار ج98/2, وابن الجوزي, غريب الحديث ج111/2, وابن الأثير, النهاية في غريب الحديث والأثر ج267/3.

[43]دُبُر بضمهما آخر أوقات الشيء ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ج253/1.

[44]صحيح مسلم, مسلم ص237: رقم الحديث596.

[45]صحيح مسلم, مسلم ص237: رقم الحديث596.

[46]الطبراني, المعجم الكبير ج123/19: رقم الحديث265.

وأخرجه النسائي[50], والطحاوي[51], والطبراني[52], وأبو عوانة[53] من طرق جميعهم عن قَبيصة عن سفيان عن منصور, عن الحكم بن عُتَيْبَة, عن عبد الرحمن بن أبي ليلى, عن كعب بن عُجْرَة بنحوه مرفوعاً.

قال الباحثان: هذه الرواية فيها وهم والراجح من رواية منصور أنها موقوفة؛ ولعل الوهم من قَبيصة وذلك لأمور

1- أن رواية قَبيصة عن الثوري فيها كلام, فقد سئل يحيى بن معين عن حديث قَبيصة, فقال: "ثقة الا في حديث الثوري ليس بذلك القوى"[54].

2- مخالفة قَبيصة لعبد الرزاق , وزهير , وجرير , وأبي الأحوص جميعهم[55] عن منصور به موقوفاً.

والرواية الموقوفة على كعب بن عجرة ﷺ أخرجها الطيالسي فقال[56]: " أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، يُحَدِّثُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، قَالَ: **مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ أَوْ قَالَ فَاعِلُهُنَّ أَنْ تُكَبِّرَ اللَّهَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَتُسَبِّحَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحْمَدَهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ** " قَالَ الْحَكَمُ: فَمَا تَرَكْتُهُنَّ بَعْدُ, وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو عَامِرٍ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ".

تخريج الحديث:

وأخرجه ابن الجعد[57], وابن أبي شيبة[58], والطحاوي[59], من طرق جميعهم عن شعبة به موقوفاً.

وأخرجه عبد الرزاق عن سفيان[60], والبخاري من طريق زهير[61], وأبو العباس من طريق جرير[62] ثلاثتهم عن منصور عن الحكم به بنحوه موقوفاً.

([47])ابن حبان, صحيح ابن حبان ج362/5 : رقم الحديث2019.

([48])البيهقي, الدعوات الكبير ج189/1: رقم الحديث121.

([49]) الطيالسي, مسند الطيالسي ج387/2: رقم الحديث: 1156.

([50])النسائي, السنن الكبرى ج100/2: رقم الحديث 1274.

([51])الطحاوي, شرح مشكل الآثار ج287/10: رقم الحديث4095.

([52])المعجم الكبير ج122/19: رقم الحديث259.

([53]) أبو عوانة, مستخرج أبو عوانة ج557/1: رقم الحديث2084.

([54])الجرح والتعديل ج126/7.

(55) سيأتي تخريج رواياتهم فيما بعد عند تخريج الرواية الموقوفة.

([56]) مسند الطيالسي ج387/2: رقم الحديث: 1156.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات.

الحكم على الإسناد: صحيح.

([57])ابن الجعد , مسند ابن الجعد ص 41: رقم الحديث139.

([58])ابن أبي شيبة, مصنف ابن أبي شيبة ج31/6: رقم الحديث29253.

([59])شرح مشكل الآثار ج288/10: رقم الحديث4096.

([60]) الصنعاني, مصنف عبد الرزاق الصنعاني ج235/2: رقم الحديث 3193. قال الألباني: وإن من ضحالة التحقيق وقلة التوفيق أن عبد الرزاق لما روى حديث منصور موقوفاً ألحق به المعلق الأعظمي بين معكوفين [عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم] وقال: "استدركناه من عند مسلم "! ثم جاء من بعده المعلق على "مصنف ابن أبي شيبة " فقال مستدركاً عليه: "إلا أن عبد الرزاق رفعها"! وهو لم يرفعه، وإنما غره زيادة الأعظمي الذي غفل عن أن مسلماً لم يروه عن عبد الرزاق، بل ولا عن غيره عن منصور!! ينظر: الألباني, حاشية صحيح الأدب المفرد ص233.

([61])البخاري, الأدب المفرد ص 218: رقم الحديث622.

([62]) السراج, حديث السراج ج2/ 368: رقم الحديث1529.

وأخرجه وابن أبي شيبة[63], والنسائي[64], والطحاوي[65] ثلاثتهم من طريق أبي الأحوص, عن منصور, عن الحكم به بنحوه موقوفاً.

قال الباحثان: لقد ذهب النووي إلى توثيق الرواية المرفوعة باعتبار أنها زيادة ثقة.

قال النووي[66]: "هذا الحديث ذكره الدارقطني في استدراكاته على مسلم, وقال[67]: الصواب أنه موقوف على كعب؛ لأن من رفعه لا يقاومون من وقفه في الحفظ, وهذا الذي قاله الدارقطني مردود؛ لأن مسلماً رواه من طرق كلها مرفوعة, وذكره الدارقطني أيضاً من طرق أخرى مرفوعة, وإنما روي موقوفاً من جهة منصور وشعبة, وقد اختلفوا عليهما أيضاً في رفعه ووقفه, وبين الدارقطني ذلك, وقد قدمنا في الفصول السابقة في أول هذا الشرح أن الحديث الذي روي موقوفاً, ومرفوعاً يحكم بأنه مرفوع على المذهب الصحيح, الذي عليه الأصوليون, والفقهاء, والمحققون من المحدثين منهم البخاري, وآخرون, حتى لو كان الواقفون أكثر من الرافعين حكم بالرفع كيف والأمر هنا بالعكس؟ ودليله ما سبق أن هذه زيادة ثقة فوجب قبولها ولا ترد لنسيان أو تقصير حصل بمن وقفه والله أعلم".

قال الباحثان: النووي رجح الرواية المرفوعة ليس لكون الرافع معه زيادة علم فتحمل على زيادة الثقة ؛ بل الأمر يدور مع المرجحات, فذكر منها:

1- أنها رواية الأكثر عدداً , فالرواية المرفوعة جاءت من طرق مالك بن مِغْوَل, وحمزة الزَّيات, وعمرو بن قيس, وغيرهم.

2- أن الرواية الموقوفة جاءت من طريق شعبة ومنصور فقط واختلف عليهما, وإن كان الراجح عنهما الوقف.

3- أن الحديث له حكم الرفع, فهو يخبر عن أمر لا يمكن أن يقوله الصحابي من تلقاء نفسه, ولا سيما وقد رفعه الثقات.

المطلب الثاني: ما لم يؤيده النووي بقرائن الترجيح

وفيه أربعة نماذج:

النموذج الأول: ما جاء في حديث صهيب ﷺ " إذا دخل أهل الجنة الجنة ، قال : يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئا أزيدكم ؟..., فقد جاء الحديث عن صهيب ﷺ مرفوعاً, , وجاء الحديث موقوفاً على ابن أبي ليلى.

والرواية المرفوعة أخرجها مسلم فقال[68]: "حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ مَيْسَرَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: " إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ".

والرواية الموقوفة على عبد الرحمن بن أبي ليلى أخرجها الدارقطني[69] فقال:" حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ الْأَزْرَقُ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلْمَانَ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ

([63])مصنف ابن أبي شيبة ج31/6: رقم الحديث29254.

([64]) النسائي, السنن الكبرى ج9/ 68: رقم الحديث 9910.

([65])شرح مشكل الآثار ج10/ 287: رقم الحديث4069.

([66])صحيح مسلم بشرح النووي ج78/5.

([67]) الدارقطني, الإلزامات والتتبع ص239.

([68]) صحيح مسلم ص99: رقم الحديث 181.

([69]) الدارقطني, الرؤية ج299/1: رقم حديث 211.

دراسة الإسناد

الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى: " {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} [يونس: 26] قَالَ: نَعَمْ، إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأُعْطُوا فِيهَا مِنَ النَّعِيمِ وَالْكَرَامَةِ، نُودُوا: أَنْ قَدْ وَعَدْتُكُمُ الزِّيَادَةَ، فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا ظَنُّكَ بِهِمْ حِينَ تُقُلَتْ مَوَازِينُهُمْ، وَطَارَتِ الصُّحُفُ بِأَيْمَانِهِمْ، وَجَازُوا جَسْرَ جَهَنَّمَ، وَأُدْخِلُوا الْجَنَّةَ، وَأُعْطُوا فِيهَا النَّعِيمَ وَالْكَرَامَةَ، كَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا فِيمَا رَأَوْا " وَقَالَ ابْنُ حَسَّانَ: الزِّيَادَةُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ، لَا يَرْهَقُهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ بَعْدَ النَّظَرِ إِلَيْهِ".

تخريج الحديث

والحديث أخرجه الدارقطني[70] من طريق حماد بن زيد عن ثابت البناني به بنحوه

قال الباحثان: لقد ذهب النووي لتوثيق الرواية المرفوعة باعتبار أنها زيادة ثقة.

قال النووي[71]:" قوله (حدثنا عبد الله بن عمر بن ميسرة حدثني عبد الرحمن بن مهدي حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ قال إذا دخل أهل الجنة الجنة الحديث) هذا الحديث هكذا رواه الترمذي[72], والنسائي[73] وابن ماجه[74] وغيرهم من رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ قال أبو عيسى الترمذي[75] وأبو مسعود الدمشقي[76] وغيرهما لم يروه هكذا مرفوعاً عن ثابت غير حماد بن سلمة ورواه سليمان بن المغيرة[77] وحماد بن زيد[78] وحماد بن واقد[79] عن ثابت عن بن أبي ليلى من قوله ليس فيه ذكر النبي ﷺ , ولا ذكر صهيب, وهذا الذي قاله هؤلاء ليس بقادح في صحة الحديث, فقد قدمنا في الفصول أن المذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه الفقهاء وأصحاب الأصول والمحققون من المحدثين وصححه الخطيب البغدادي أن الحديث إذا رواه بعض الثقات متصلاً وبعضهم مرسلاً

1- محمد بن أحمد بن صالح الأزدي, أخلص لرتبته ثقة. ينظر: تاريخ الإسلام ج7/ 499, ومقبل الوادعي, تراجم رجال الدارقطني في سننه ص366.

2- محمد بن حسان الازرق أخلص لرتبته ثقة. ينظر: الجرح والتعديل ج238/7, وابن حبان, الثقات ج131/9, ومجموعة من المؤلفين, موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ج564/2.

3- أحمد بن سليمان النجاد, أخلص لرتبته صدوق تغير بأخرة . ينظر: الخطيب, تاريخ بغداد ج309/5, والذهبي, تذكرة الحفاظ, ج57/3, وميزان الاعتدال ج101/1, والعلائي, المختلطين ص7, والوافي بالوفيات ج247/6, وابن حجر, لسان الميزان ج474/1, وابن قُطْلُوبَغَا, الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ج1/ 348, والنوري وغيره ,موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ج65/1.

4- الحسن بن علي بن شبيب المعمري أخلص لرتبته ضعيف. ينظر: ديوان الضعفاء, للذهبي ص83, والوافي بالوفيات ج71/12, و المَقْريزي, مختصر الكامل في الضعفاء, ص273, ولسان الميزان ج71/3, و السيوطي, طبقات الحفاظ, ص295, والمَسْلمي وغيره, موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ج204/1.

الحكم على الإسناد: قال الباحثان: إسناده ضعيف.

([70])الرؤية ج298/1: رقم الحديث210.

([71]) صحيح مسلم بشرح النووي ج16/3.

([72]) الترمذي, سنن الترمذي ص574: رقم الحديث2552.

([73]) النسائي, السنن الكبرى ج123/10: رقم الحديث11170.

([74]) ابن ماجة, سنن ابن ماجه ص49: رقم الحديث187.

([75]) سنن الترمذي ص574: رقم الحديث2552.

([76]) هو إبراهيم بن محمد بن عبيد أبو مسعود الدمشقي الحافظ سافر الكثير، وسمع وكتب ببغداد, والكوفة, والبصرة, وواسط, والأهواز وأصبهان, وبلاد خراسان. كان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطرف الكتابين، ولم يرو من الحديث إلا شيئاً يسيراً على سبيل التذكرة، وكان صدوقاً، ديناً ورعاً فهماً. تاريخ بغداد ج112/7.

([77])سبق تخريجه.

([78])سبق تخريجه.

([79]) لم أعثر عليها.

أو بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً حكم بالمتصل وبالمرفوع؛ لأنهما زيادة ثقة وهي مقبولة عند الجماهير من كل الطوائف والله أعلم".

قال الباحثان: والصواب عدم اطلاق ترجيح الرواية المرفوعة لكون الرافع معه زيادة علم فتحمل على زيادة الثقة كما يرى الإمام النووي؛ بل الأمر يدور مع المرجحات, ويمكن ترجيح رواية الرفع لأمور:

1- الرواية المرفوعة صحيحة, وفي صحيح مسلم.

2- هي رواية الأحفظ والأوثق في شيخه, فقد نص علماء الجرح والتعديل على أن حماد بن سلمة هو أوثق الناس في ثابت البُناني, قال أحمد:[80] "حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُناني". وقال ابن معين: "حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البُناني" [81], وقال أيضاً "من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد قيل له فسليمان بن مغيرة عن ثابت قال سليمان ثبت وحماد أعلم الناس بثابت"[82].قال على ابن المديني:[83] :لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة". وقال أبو حاتم:[84] "حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت وعلي ابن زيد". وقال الدارقطني: [85] "حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت".

وحكى مسلم في التمييز[86]: "إجماع أهل المعرفة على أن حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت"

3- الرواية الموقوفة ضعيفة.

4- الحديث يخبر عن أمر غيبي, فحكمه حكم المرفوع ابتداءً.

النموذج الثاني: حديث عمر بن الخطاب ﷺ " من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر، وصلاة الظهر، كتب له كأنما قرأه من الليل." فقد جاء من طرق مرفوعاً للنبي ﷺ , وجاء من طرق أخرى موقوفاً على عمر بن الخطاب ﷺ.

والرواية المرفوعة أخرجها مسلم[87] فقال: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ (ح) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَحَرْمَلَةُ ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ[88]، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، أَخْبَرَاهُ عَنْ

([80])أحمد, العلل ومعرفة الرجال, رواية ابنه عبد الله ج3/ 268.

([81])الجرح والتعديل ج141/3.

([82]) ابن معين, تاريخ ابن معين رواية الدوري ج265/4.

([83])الجرح والتعديل ج3/ 142.

([84]) ابن أبي حاتم, علل الحديث ج12/4.

([85]) ابن رجب, شرح علل الترمذي ج691/2.

([86]) مسلم, التمييز ص217.

([87]) مسلم, صحيح مسلم, ص249: رقم الحديث747.

دراسة الإسناد

جميعهم رجال الإسناد ثقات إلا:

حَرْملة بن يحيى اختلف فيه, قال يحيى: كان أعلم الناس بابن وهب, وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به, وقال ابن عدي: قد تبحرت حديث حرملة, وفتشته الكثير, فلم أجد في حديثه ما يجب أن يُضَعَّف من أجله, وقال الذهبي: صدوق من أوعية العلم, وقال ابن حجر: صدوق. قلت هو صدوق, وذكره مسلم متابعة. ينظر: الجرح والتعديل ج274/3, وابن عدي, الكامل في ضعفاء الرجال ج409/3, والمزي, تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج550/5, والذهبي, الكاشف ج317/1, وابن حجر, تقريب التهذيب, ص229.

([88])هو الصحابي الجليل: السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة بن الأسود وقيل: السائب بن يزيد بن سعيد بن عائذ بن الأسود بن عبد الله بن الحارث، وهو المعروف بابن أخت نمر، يكنى أبا يزيد، قيل: إنه كناني ليثي، وقيل: أزدي، وقيل: كندي, وقيل: إنه هذلي، وهو حليف أمية بن عبد شمس. ينظر: ابن عبد البر, الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج576/2, وأسد الغابة ج401/2.

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ[89]، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ[90] ، أَوْعَنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلاَةِ الْفَجْرِ ، وَصَلاَةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ.".

تخريج الحديث

والحديث أخرجه ابن ماجه عن أحمد بن عمرو[91], وأبو يعلى عن أحمد بن عيسى[92], وابن خزيمة[93], وأبو عوانة[94], والطحاوي[95] ثلاثتهم من طريق يونس بن عبد الأعلى, وجميعهم عن ابن وهب به بمثله.

وأخرجه أبو داود[96], والترمذي[97], والنسائي[98] ثلاثتهم من طريق قتيبة عن أبي صفوان عبد الله بن سعيد بن عبد الملك, عن يونس بن يزيد به بمثله مرفوعاً

وأخرجه الدارمي[99], والبيهقي[100], والطوسي[101] ثلاثتهم من طريق الليث بن سعيد, عن يونس بن يزيد به بمثله مرفوعاً.

وأخرجه وأبو عوانة[102], وابن خزيمة[103] كلاهما من طريق عقيل بن خالد عن الزهري به بمثله مرفوعاً.

وأخرجه الطبراني من طريق زياد بن سعد[104]عن الزهري به بنحوه مرفوعاً بلفظ" من نام عن حزبه من الليل , فقرأ به من الهاجرة إلى الظهر فكأنما قرأه من الليل"..

وأخرجه النسائي[105] من طريق معمر عن الزهري به بمثله مرفوعاً

وأخرجه أحمد بن حنبل[106] من طريق عتاب بن زياد، عن عبد الله ابن المبارك , عن يونس، عن الزهري، عن السائب بن يزيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر بن الخطاب – قال عبد الله: وقد بلغ به أبي إلى النبي ﷺ .

([89])عبد الرحمن بن عبد القَّاري ذكره الواقدي في الصحابة وقال ابن عبد البر وغيره ولد على عهد رسول اللهﷺ وليس له سماع, ولا رواية عن النبي ﷺ بل هو من التابعين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب ج839/2, أسد الغابة ج366/3, وابن حجر, الإصابة في تمييز الصحابة ج34/5, و العلائي, جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص224.

قال الباحثان: وفي الإسناد رواية صحابي عن تابعي, فالسائبﷺ صحابي, قد روى عن التابعي عبد الرحمن بن عبد القَّاري.

([90]) الحزب: الطائفة من كل شيء. وقوله من نام عن حزبه هو ما يجعله الإنسان على نفسه من صلاة أو قراءة وأصل الحزب النوبة في ورود الماء. ينظر: ابن فارس, مقاييس اللغة ج55/2, ومشارق الأنوار على صحاح الآثار ج191/1.

([91]) سنن ابن ماجه, ص238: رقم الحديث1343.

([92]) أبو يعلى, مسند, أبي يعلى الموصلي ج202/1: رقم الحديث235.

([93]) ابن خزيمة, صحيح ابن خزيمة ج195/2: رقم الحديث1171.

([94])مستخرج أبي عوانة ج14/2: رقم الحديث2135.

([95])شرح مشكل الآثار ج66/4: رقم الحديث1434.

([96]) أبو داود, سنن أبي داود, ص 226: رقم الحديث 1313.

([97])سنن الترمذي ص149: رقم الحديث 581

([98]) سنن النسائي ص290: رقم الحديث 1790.

([99]) الدارمي, سنن الدارمي ج927/2: رقم الحديث 1518.

([100]) البيهقي, شعب الإيمان ج493/2: رقم الحديث1300.

([101]) الطوسي, مستخرج الطوسي على جامع الترمذي ج142/3.

([102])مستخرج أبي عوانة, لأبي عوانة ج2/ 14: رقم الحديث 2136.

([103])صحيح ابن خزيمة ج195/2: رقم الحديث1171.

([104])الطبراني, المعجم الصغير ج2/ 164: رقم الحديث962.

([105])سنن النسائي ص290: رقم الحديث 1791.

([106])أحمد, مسند أحمد ج344/1: رقم الحديث220.

والرواية الموقوفة على عمر بن الخطاب ﷺأخرجها النسائي[107] فقال: أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ، وَعُبَيْدَ اللهِ، أَخْبَرَاهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، يَقُولُ: «مَنْ نَامَ عَنْ حِزْبِهِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ".

تخريج الحديث

والحديث أخرجه نعيم بن حماد[108], ومن طريقه الطحاوي[109], والمقريزي من طريق الحسن بن عيسى[110] ثلاثتهم عن ابن المبارك به بنحوه موقوفاً.

وأخرجه النسائي في الكبرى[111] وعبد الرزاق الصنعاني[112] من طريق معمر , عن عروة, عن الزهري عن عبد الرحمن القاري به بلفظ "من نام عن جزئه، أو قال: حزبه ... " موقوفاً.

وأخرجه مالك[113], والنسائي في الكبرى[114] كلاهما من طريق داود بن الحصين عن الأعرج عن عبد الرحمن القاريّ به بلفظ "مَنْ فَاتَهُ حِزْبُهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَقَرَأَهُ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَفُتْهُ أَوْ كَأَنَّهُ أَدْرَكَهُ " موقوفاً.

وأخرجه النسائي في الكبرى[115] من طريق شعبة, عن سعد بن إبراهيم عن حميد بن عبد الرحمن, عن عمر بن الخطاب به بلفظ "مَنْ فَاتَهُ وِرْدُهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَلْيَقْرَأْ بِهِ فِي صَلَاةٍ قَبْلَ الظُّهْرِ، فَإِنَّهَا تَعْدِلُ صَلَاةَ اللَّيْلِ" موقوفاً.

قال الباحثان: لقد ذهب النووي لتوثيق الرواية المرفوعة باعتبار أنها زيادة ثقة

قال النووي[116]:"هذا الإسناد والحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم, وزعم أنه معلل بأن جماعة رووه هكذا مرفوعاً وجماعة رووه موقوفاً وهذا التعليل والحديث صحيح وإسناده صحيح أيضًا, وقد سبق بيان هذه القاعدة في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح ثم في مواضع بعد ذلك وبينا أن الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين أنه إذا روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً أو موصولاً ومرسلاً حكم بالرفع والوصل؛ لأنها زيادة ثقة وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد والله أعلم."

قال الباحثان: والصواب عدم اطلاق ترجيح الرواية المرفوعة لكون الرافع معه زيادة علم فتحمل على زيادة الثقة كما يرى الإمام النووي؛ بل الأمر يدور مع المرجحات, ويمكن ترجيح رواية الرفع لأمور:

1- فهي رواية الأكثر عدداً, فرواية الوقف جاءت من طريق عبد الله بن المبارك ثقة ثبت فقيه؛ لكنه خالف ثلاثة ثقات عبد الله بن منبه, والليث, وأبو صفوان عبد الله بن سعيد, ورواية الثلاثة أولى من رواية الواحد,

2- خلوها من العلل لأمور:

([107]) النسائي, السنن الكبرى ج2/179: رقم الحديث1467.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات.

([108]) نُعيم حماد, الزهد والرقائق لابن المبارك ويليه الزهد ج1/441: رقم الحديث1247.

([109])شرح مشكل الآثار ج4/67: رقم الحديث1436.

([110])المَقْريزي, مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر, ص188.

([111]) النسائي,السنن الكبرى ج2/180: رقم الحديث1471.

([112]) الصنعاني, مصنف عبد الرزاق الصنعاني ج3/50 : رقم الحديث4748.

([113]) مالك, موطأ مالك ص74: رقم الحديث168.

([114]) النسائي, السنن الكبرى ج2/180: رقم الحديث1469.

([115])النسائي, السنن الكبرى ج2/180: رقم الحديث1470.

([116]) صحيح مسلم بشرح النووي ج6/29.

- فرواية عبد الله اختلف عليه فيها, فكما روي عنه بالوقف روي عنه بالرفع.
- ورواية معمر عن عروة عن الزهري, اختلف فيها, فرويت بالرفع والوقف , كما أن في متنها شك قلت: هذه الرواية فيها شك من الراوي, ومعلوم عند المحدثين تقديم رواية المثبت على رواية الشك.
- ورواية داود بن حصين فيها وهم قال ابن عبد البر[117] : هكذا هذا الحديث في الموطأ[118] وهو وهم من داود؛ لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب, عن السائب بن يزيد, وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد القاريّ, عن عمر من نام عن حزبه, فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر عن النبي ﷺ قال وهذا أولى بالصواب من حديث داود حين جعله من زوال الشمس إلى صلاة الظهر؛ لأن ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب ولأن ابن شهاب أتقن حفظاً وأثبت نقلاً.
- ورواية حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري: " قيل روايته عن عمر ﷺ مرسلة"[119]

3- الحديث يخبر عن أمر لا يمكن أن يقوله الصحابي من تلقاء نفسه.

4- كونها في صحيح مسلم, ورجحه كذلك الطحاوي[120], وابن عبد البر[121], والعيني[122], والمباركفوري[123], والألباني[124].

النموذج الثالث: حديث أبي بردة في ساعة إجابة الدعاء يوم الجمعة, فقد جاء مرفوعاً عن النبيﷺ , وجاء عن أبي بردة موقوفاً من قوله.

فالرواية التي جاءت مرفوعة أخرجها مسلم فقال[125]:" وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ، ح وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي

([117]) ابن عبد البر, الاستذكار ج475/2.

([118]) مالك موطأ مالك ص74: رقم الحديث168.

([119])أبو زُرْعة, تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص83, وتقريب التهذيب ص275.

([120])ينظر: شرح مشكل الآثار ج69/4.

([121])ينظر:الاستذكار ج475/2.

([122])ينظر: العيني, شرح أبي داود ج220/5.

([123])ينظر: المباركفوري, مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ج247/4.

([124]) الألباني, صحيح أبي داود ج59/5.

([125])صحيح مسلم ص331: رقم الحديث853.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات إلا:

مَخْرَمَةَ بن بُكَيْر اختلف فيه, وثقه مالك بن أنس, وأحمد بن حنبل, وعلي بن المديني, وأحمد بن صالح المصري, وابن سعد, وقال النسائي, ليس به بأس, وقال أبو حاتم: صالح الحديث, وقال ابن عدي: عند ابن وهب ومعن بن عيسى وغيرهما عن مَخْرَمَةَ أحاديث حسان مستقيمة, وأرجوا أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه ابن معين وحده, وإنما ضعفه والله أعلم, بسبب روايته عن أبيه, ولم يسمع منه. قلت: هو ثقة, واختلف في سماعه من أبيه. قال أحمد بن حنبل هو ثقة إلا أنه لم يسمع من أبيه شيئاً, إنما روى من كتاب أبيه, وكذلك قال ابن معين نحوًا منه, وقال أبو داود: لم يسمع من أبيه إلا حديث الوتر, وقال موسى بن سلمة: أتيت مَخْرَمَةَ فقال: لم أدرك أبي؛ ولكن هذه كتبه, وأما علي ابن المديني فقال: سمعت معن بن عيسى يقول: مَخْرَمَةَ سمع من أبيه، وعرض عليه. وقال ابن حبان: قال ابن أبي أويس: وجدت في ظهر كتاب مالك بن أنس: سألت مَخْرَمَةَ عما يحدث به عن أبيه سمعها من أبيه؟ فحلف لي فقال: ورب هذه البنية سمعته من أبي. قلت: على فرض أنه لم يسمع من أبيه, وروى من كتبه, فروايته صحيحة, ويكون تحَمَّل بالوجادة وهي طريقة من طرق تحمُّل الحديث المعمول بها عند المحدثين, وأخرج له مسلم عن أبيه عدة أحاديث, وكأنه رأى الوجادة سبباً للاتصال, ولا عيب في ذلك. ينظر: ابن سعد, الطبقات الكبرى ج464/5, والجرح والتعديل ج363/8, وابن حبان, الثقات ج106/6, الكامل في الضعفاء ج176/8, المزي, تهذيب

بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺيَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ»".

والرواية التي جاءت موقوفة على أبي بُرْدَةَ أخرجها ابن أبي شيبة فقال[126]:"حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ:«إِنَّ السَّاعَةَ الَّتِي يُسْتَجَابُ فِيهَا لِمَنْ دَعَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَقُومُ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنْهَا»".

تخريج الحديث

أخرجه الدارقطني[127] من طريق النّعمان بن عبد السلام عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه موقوفاً بلفظ" الساعة التي تذكر في الجمعة ما بين نزول الإمام عن منبره إلى دخوله في الصلاة".

وأخرجه أيضاً[128] من طريق إسماعيل بن عمرو عن سفيان الثوري, عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً. بلفظ" الساعة التي يرجى فيها يوم الجمعة عند نزول الإمام ".

قال الدارقطني[129]: وخالفهما يحيى القطان, فرواه عن الثوري, عن أبي إسحاق, عن أبي بردة قوله.

وأخرجه ابن المنذر موقوفاً [130], من طريق أبي نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن عن أبي اسحاق السَّبِيعي, عن أبي بُرْدَة موقوفاً قال" : «عند نزول الإمام يعني الساعة التي في الجمعة».

وأخرجه ابن شيبة أيضاً وابن المنذر[131], والمروزي[132] من طرق عن وَاصِل بن حَيَّانَ الأَحْدَب[133], عن أبي بُرْدَة قال:" كنت عند ابن عمرﷺ، فسئل عن الساعة التي في الجمعة، فقلت: هي الساعة التي اختار الله لها أو فيها الصلاة، قال: «فمسح رأسي، وبارك علي، وأعجبه ما قلت»".

وأخرجه ابن عبد البر من طريق وَاصِل بن حَيَّانَ الأَحْدَب[134] عن أبي بُرْدَة قال:" قلت لأبي إني لا أعلم أي ساعة هي فقال وما يدريك فقلت هي الساعة التي يخرج فيها الإمام وهي أفضل الساعات فقال بارك الله عليك".

الكمال في أسماء الرجال ج325/27, وتاريخ الإسلام ج209/4, وميزان الاعتدال ج81/4, وجامع التحصيل ص275, وتحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل ص296, وابن حجر, تهذيب التهذيب ج39/4, وبشار وشعيب, تحرير تقريب التهذيب ج355/3.

([126])مصنف ابن أبي شيبة ج31/6: رقم الحديث 29246.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات إلا.

عمار بن رُزَيْقٍ اختلف فيه, فقد وثقه ابن معين, وأبو زرعة, وذكره ابن حبان في الثقات, وقال ابن شاهين في الثقات عن ابن المديني ثقة, ووثقه الذهبي, وقال أبو حاتم, والنسائي, والبزار, وابن حجر لابأس به, واختلف فيه قول الأمام أحمد, فقال: صالح الحديث وقال مرة: لابأس به, وقال أخرى: أحد الأثبات. قلت: هو ثقة. ينظر: الجرح والتعديل ج392/6, وابن حبان, الثقات ج286/7, وابن شاهين, تاريخ أسماء الثقات ص156, تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج190/21, وميزان الاعتدال ج164/3, وتقريب التهذيب ص82, وموسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله ج55/3.

الحكم على الإسناد

صحيح الاسناد, وقواه ابن حجر. ينظر: ابن حجر, فتح الباري ج419/2.

([127])العلل الواردة في الأحاديث النبوية ج213/7.

([128])المرجع السابق.

([129])المرجع السابق ج212/7. قلت: لم أقف على هذه الرواية.

([130]) ابن المنذر, الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ج11/4: رقم الحديث1722.

([131])المرجع السابق ج11/4: رقم الحديث1723.

([132])المروزي, الجمعة وفضلها ص 36.

([133])مصنف ابن أبي شيبة ج472/1: حديث رقم5464.

([134])ابن عبد البر, التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج22/19.

وأخرجه ابن عبد البر أيضاً من طريق معاوية بن قُرَّة[135], عن أبي بُرْدَة بن أبي موسى "أنه قال لعبد الله بن عمر: هي الساعة التي يخرج فيها الإمام إلى أن تقضى الصلاة , فقال ابن عمر أصاب الله بك".

قال الباحثان: لقد ذهب النووي لتوثيق الرواية المرفوعة باعتبار أنها زيادة ثقة

قال النووي[136] : " قوله عن مَخْرَمَة بن بُكَيْر عن أبيه عن أبي بُرْدَة عن أبيه عن النبي ﷺ هذا الحديث مما استدركه الدارقطني[137] على مسلم وقال: لم يسنده غير مَخْرَمَةَ عن أبيه عن أبي بُرْدَة, ورواه جماعة عن أبي بُرْدَة من قوله, ومنهم من بلغ به أبا موسى, ولم يرفعه قال والصواب أنه: من قول أبي بُرْدَة, كذلك رواه يحيى القطان, عن الثوري, عن أبي إسحاق[138], عن أبي بُرْدَة, وتابعه وَاصِل الأَحْدَب[139], ومجالد روياه, عن أبي بُرْدَة من قوله, وقال النعمان بن عبد السلام, عن الثوري, عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَة, عن أبيه موقوف, ولا يثبت قوله: عن أبيه, وقال أحمد بن حنبل: عن حماد بن خالد, قلت: لمَخْرَمَة سمعت من أبيك شيئًا, قال: لا هذا كلام الدارقطني, وهذا الذي استدركه بناه على القاعدة المعروفة له, ولأكثر المحدثين, أنه إذا تعارض في رواية الحديث وقف, ورفع, أو إرسال, واتصال حكموا بالوقف, والإرسال, وهي قاعدة ضعيفة ممنوعة, والصحيح طريقة الأصوليين, والفقهاء والبخاري, ومسلم, ومحققي المحدثين؛ أنه يحكم بالرفع, والاتصال؛ لأنها زيادة ثقة, وقد سبق بيان هذه المسألة واضحًا في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب".

قال الباحثان: والصواب عدم اطلاق ترجيح الرواية المرفوعة لكون الرافع معه زيادة علم فتحمل على زيادة الثقة كما يرى الإمام النووي؛ بل الأمر يدور مع المرجحات, ويمكن ترجيح رواية الرفع لأمور:

1- كونها في صحيح مسلم, ونص الإمام مسلم على صحتها, والإمام مسلم إمام في هذا الفن-علل الحديث- , وقوله معتبر. فقد روى البيهقي[140] بسنده من طريق أحمد بن سَلَمَة أن مسلماً قال: حديث أبي موسى أجود شيء في هذا الباب وأصحه". وتبعه البيهقي[141], والقرطبي[142], وصححه المحب الطبري[143], والمباركفوري[144] وعبد الكريم الخضير[145] .

2- أن الحديث له حكم الرفع, فهو يخبر عن أمر لا يمكن أن يقوله الصحابي من تلقاء نفسه.

النموذج الرابع: ما جاء في حديث أبي هريرة ﷺ«شر الطعام طعام الوليمة...», فقد جاء الحديث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً, , وجاء الحديث موقوفاً عليه.

([135])المرجع السابق.

([136])صحيح مسلم بشرح النووي ج118/6.

([137])الإلزامات والتتبع ص167.

([138])الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ج11/4: رقم الحديث1722.

([139])مصنف ابن أبي شيبة ج472/1: حديث رقم5464.

([140])البيهقي, السنن الكبرى ج354/3.

([141]) البيهقي, شعب الإيمان ج401/4.

([142])القرطبي, المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ج494/2.

([143])العيني, عمدة القاري شرح صحيح البخاري ج244/6.

([144])مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ج426/4.

([145]) الخضير, شرح المحرر في الحديث ج24/47.

والرواية المرفوعة أخرجها مسلم[146] فقال: "حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ زِيَادَ بْنَ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ثَابِتًا الْأَعْرَجَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ[147]، يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ»".

تخريج الحديث

ومن طريق مسلم أخرجه البيهقي بمثله مرفوعاً وقال: " والأعرج هذا ثابت بن عياض الأعرج , والأول عبد الرحمن بن هرمز الأعرج" [148].

وأخرجه ابن عبد البر من طريق روح بن القاسم [149], ومن طريق إسماعيل بن مسلمة[150] كلاهما عن مالك, عن الزهري, عن الأعرج به بنحوه مرفوعاً.

وأخرجه الطحاوي[151] من طريق الحميدي, عن سفيان, عن الزهري, عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج, عن أبي هريرة بمثله مرفوعاً.

وأخرجه ابن حجر[152] من طريق أبي الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن أبى هريرة مرفوعاً.

والرواية الموقوفة على أبي هريرة ﷺ أخرجها مسلم[153] فقال:" حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى إِلَيْهِ الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، فَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ، فَقَدْ عَصَى اللهَ وَرَسُولَهُ»".

تخريج الحديث

أخرجه مالك عن ابن شهاب به موقوفاً[154].

ومن طريق مالك أخرجه البخاري[155], ومسلم[156], والطحاوي[157], والبيهقي[158] كلهم عن مالك عن ابن شهاب عن الأعرج به موقوفاً بمثله.

([146])صحيح مسلم ص567: رقم الحديث1432.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات

([147])الوليمة: طعام يتخذ على عرس. الفراهيدي, العين ج344/8.

([148]) البيهقي, السنن الكبرى ج428/7.

([149])التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج10/ 176.

([150]) المرجع السابق.

([151])شرح مشكل الآثار ج16/8. قلت: والذي في "مسند الحميدي" المطبوع, الرواية الموقوفة. ينظر: الحميدي, مسند الحميدي ج2/ 295: رقم الحديث1205.

([152]) ابن حجر, فتح الباري ج245/9.

([153])صحيح مسلم ص567: رقم الحديث1432.

دراسة الإسناد

جميع رواة الإسناد ثقات

([154]) موطأ مالك ج316/1: رقم الحديث887.

([155]) البخاري, صحيح البخاري ص1025: رقم الحديث 5177.

([156]) صحيح مسلم ص567: رقم الحديث1432.

وأخرجه مسلم [159], وابن ماجه[160] , وأحمد[161], والبيهقي[162] جميعهم من طريق سفيان عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن أبي هريرة موقوفاً بمثله, إلا مسلم, والبيهقي بقصة, وزاد البيهقي في آخره: " وكان سفيان ربما رفع الحديث , وربما لم يرفعه ".

وأخرجه الدارمي[163] من طريق الأوزاعي عن ابن شهاب عن الأعرج به موقوفاً بمثله.

وأخرجه مسلم[164], والبيهقي[165] كلاهما من طريق سعيد بن المسيب, عن الأعرج, عن أبي هريرة موقوفا بمعناهً.

وأخرجه أحمد[166] , والبزار[167], وأبو يعلى[168] ثلاثتهم من طريق سعيد بن المسيب, عن أبي هريرة موقوفاً بنحوه.

وأخرجه الطحاوي[169] من طريق يعلى بن عطاء, عن ميمون بن ميسرة قال: " كان أبو هريرة يدعى إلى طعام , فيذهب إليه , ونذهب معه , فينادى: شر الطعام طعام الوليمة , يدعى إليها من يأباها , ويمنع منها من يأتيها ".

قال الباحثان: لقد ذهب النووي لتوثيق الرواية المرفوعة باعتبار أنها زيادة ثقة

قال النووي[170]: "قوله (شر الطعام طعام الوليمة) ذكره مسلم موقوفاً[171]على أبي هريرة ومرفوعاً[172] إلى رسول الله ﷺ, وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح, لأنها زيادة ثقة, ومعنى هذا الحديث؛ الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها, وتخصيصهم بالدعوة, وإيثارهم بطيب الطعام, ورفع مجالسهم وتقديمهم وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم والله المستعان".

قال الباحثان: والصواب عدم اطلاق ترجيح الرواية المرفوعة لكون الرافع معه زيادة علم فتحمل على زيادة الثقة كما يرى الإمام النووي؛ بل الأمر يدور مع المرجحات, ويمكن ترجيح رواية الرفع لأمور:

([157])شرح مشكل الآثار ج18/8.

([158]) البيهقي, السنن الكبرى ج426/7: رقم الحديث 14520.

([159])صحيح مسلم ص567: رقم الحديث1432.

([160])سنن ابن ماجه ص332: رقم الحديث1913.

([161])مسند أحمد ج223/12: رقم الحديث7279.

([162]) البيهقي, السنن الكبرى ج427/7: رقم الحديث 14521.

([163])سنن الدارمي ج1313/2: رقم الحديث2110.

([164])صحيح مسلم ص567: رقم الحديث1432.

([165]) البيهقي, السنن الكبرى ج427/7: رقم الحديث 14523.

([166])مسند أحمد ج62/13: رقم الحديث7624.

([167]) البزار, مسند البزار ج160/14: رقم الحديث 7694.

([168])أبو يعلى, مسند أبي يعلى الموصلي ج10/ 295: رقم الحديث5891.

([169]) شرح مشكل الآثار ج18/8. قلت: ورجاله ثقات معروفون غير ميمون هذا , وقد أورده ابن أبى حاتم الجرح والتعديل ج235/8؛ لإسناده هذا, ولم يذكر فيه شيئا.

([170]) صحيح مسلم بشرح النووي ج184/9.

([171])سبق تخريجه.

([172]) سبق تخريجه.

1- أن هذا الحديث يأخذ حكم المسند عند العلماء[173] فقول أبي هريرةﷺ (قد عصى الله ورسوله) يقضى برفعه، وقد أخرجه أهل التصنيف في المسند.

قال ابن حجر[174]: "لم يتعرض ابن الصلاح إلى بيان حكم ما ينسب الصحابي فاعله إلى الكفر أو العصيان...، فهذا ظاهره أن له حكم الرفع، ويحتمل أن يكون موقوفاً لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد. والأول أظهر بل حكى ابن عبد البر[175] الإجماع على أنه مسند. وبذلك جزم الحاكم في علوم الحديث[176]، والغمام فخر الدين في المحصول"[177].

2- أن مثل هذا لا يكون رأيًا، وإنما يكون توقيفًا.

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم علينا بإتمام هذا العمل، ونسأله تبارك وتعالى أن ينفع به ويجعله في ميزان حسناتنا، وما من عمل إلا وله نتائجه وثمرته، وقد توصلت بعد هذا العمل إلى بعض النتائج منها:-

1- الأحاديث التي تعارضت رواياتها بين الرفع والوقف التي وردت في شرح النووي على صحيح مسلم عشرة أحاديث وثَّق النووي جميعها بتقديم الرفع على الوقف على اعتبار أنها زيادة ثقة، ومنها حديثين[178] أيَّد توثيقه للرفع بأنها زيادة ثقة وبقرائن أخرى، وباقي الأحاديث[179] اكتفى بتوثيقها وتقديم الرفع فيها باعتبار أنها زيادة ثقة.

2- قام الباحثان بدراسة نموذج ممن وثَّقه النووي باعتبار زيادة الثقة وقرائن أخرى، ودراسة أربع نماذج ممن اكتفى بتوثيقها باعتبار أنها زيادة ثقة.

([173])ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج175/10، وابن بطال، شرح صحيح البخارى ج289/7، الزَّيْلعي، نصب الراية ج221/4، وابن حجر، فتح الباري ج244/9، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري ج160/20، والفسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ج74/8، و الزهراني، ما له حكم الرفع من أقوال الصحابة وأفعالهم ص62.

([174])ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ج529/2.

([175])التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (10/ 175)

([176])الحاكم، معرفة علوم الحديث للحاكم ص21.

([177]) لم أعثر عليه.

([178]) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي ج45/3، ج95/5.

([179])ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي ج16/3، ج 118/29/6ج33/7،ج184/9، ج41/14، ج161/17، ج24/18.

3- تبين للباحثين من خلال الدراسة التطبيقية أن توثيق النووي للروايات المرفوعة وتقديمها على الموقوفة ليس فقط باعتبار زيادة الثقة, وإنما هناك قرائن ومرجحات تدعم ذلك التوثيق والتقديم, وإن سكت الإمام عن ذكرها, كما بينت في النماذج السابقة.

التوصيات

1- نوصي طلبة العلم بتكثيف أبحاثهم في نقد الأسانيد والمتون, لأن الاهتمام بذلك يؤدي إلى تصفية السنة مما يشوبها من أحاديث منكرة.

2- نوصي بالاهتمام بتوثيق المتون, وكذلك علم مختلف الحديث, فهو من العلوم المهمة للدفاع عن السنة, فإن أعداء السنة وجدوا من قضية مختلف الحديث ثغرة يدخلون بها للطعن في السنة, وإثبات التعارض والتناقض بين الأحاديث النبوي

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

البخاري, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة, تاريخ النشر: 1409هـ – 1989م, , *الأدب المفرد*, تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي, الطبعة: الثالثة, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار البشائر الإسلامية.

ابن عبد البر, يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر تاريخ النشر: 1421 هـ- 2000 م, *الاستذكار*, تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض , الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر, يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر, تاريخ النشر: 1412 هـ – 1992م, *الاستيعاب في معرفة الأصحاب* , تحقيق: علي محمد البجاوي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الجيل.

ابن الأثير, علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، تاريخ النشر: 1409هـ – 1989م, *أسد الغابة*, د. ط, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الفكر.

ابن حجر, أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني , تاريخ النشر: 1415هـ, *الإصابة في تمييز الصحابة*, تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

الدارقطني, علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني, تاريخ النشر: 1405 هـ – 1985م, *الإلزامات والتتبع*, تحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي, الطبعة: الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

الدّقر, عبد الغني, تاريخ النشر: 1415هـ–1994م, *الإمام النووي شيخ الإسلام والمسلمين, وعمدة الفقهاء والمحدثين*, د. ط , مكان النشر: دمشق, الناشر: دار القلم.

الحداد, أحمد عبد العزيز, تاريخ النشر: 1409هـ, *الإمام النووي وأثره في علوم الحديث, أطروحة ماجستير*, جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية.

السمعاني, عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي, تاريخ النشر: 1382 هـ – 1962م *الأنساب*, تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره , الطبعة: الأولى, مكان النشر: حيد آباد, الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ابن المنذر, محمد بن إبراهيم بن المنذر, تاريخ النشر: 1405هـ، 1985م, *الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف*, تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: دار طيبة.

ابن كثير, إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي, د. ت, *الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث*, تحقيق: أحمد محمد شاكر, الطبعة الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن كثير, إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي, تاريخ النشر: 1418 هـ – 1997م, *البداية والنهاية*, تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي, الطبعة: الأولى، د. م الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن معين, يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي, تاريخ النشر: 1399هـ – 1979م, *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*, , تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف, الطبعة: الأولى, مكان النشر: مكة المكرمة, الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن شاهين, عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي, تاريخ النشر: 1404هـ – 1984م, *تاريخ أسماء الثقات*, تحقيق: صبحي السامرائي, الطبعة الأولى, مكان النشر الكويت, الناشر: الدار السلفية.

الذهبي, محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام, تاريخ النشر: 2003م تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف, الطبعة: الأولى, د. م, الناشر: دار الغرب الإسلامي.

العراقي, عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم, تاريخ النشر: *التبصرة والتذكرة في علوم الحديث*, زين الدين العراقي, تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي, الطبعة: الثانية, الناشر: 1428هـ, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

ابن العطار, علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن, تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين, تاريخ النشر: 1428 هـ - 2007 م, تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان, الطبعة الأولى, مكان النشر عمان, الناشر: الدار الأثرية.

السيوطي, عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي, د.ت *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*, تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي, د. ط, د. م, الناشر: دار طيبة.

الذهبي, محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز, تاريخ النشر: 1419هـ- 1998م, *تذكرة الحفاظ*, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, د.ت, *تقريب التهذيب*, تحقيق : صغير أحمد شاغف الباكستاني, د. ط, د.م, الناشر: دار العاصمة.

ابن عبد البر, يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي, تاريخ النشر: 1387هـ, *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*, تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري, د. ط, مكان النشر: المغرب, الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

مسلم, مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري, تاريخ النشر: 1410هـ, *التمييز* , تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي, الطبعة: الثالثة, مكان النشر: المربع- السعودية, الناشر: مكتبة الكوثر.

ابن حجر, أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني, تاريخ النشر: 1326هـ, *تهذيب التهذيب*, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الهند, الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

المزي, يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي, تاريخ النشر: 1400هـ - 1980م, *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*, تحقيق: د. بشار عواد معروف, مكان النشر: بيروت, الناشر: مؤسسة الرسالة.

الصنعاني, محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني, تاريخ النشر: 1417هـ/1997م. *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*, تحقيق: صلاح عويضة, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

أبو الفداء, زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي, تاريخ النشر: 1432 هـ - 2011 م, *الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة*, تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان, الطبعة: الأولى, مكان النشر: صنعاء, الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة.

الثقات, محمد بن حبان التميمي، البُستي , الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند, الطبعة: الأولى، 1393 هـ- 1973م.

العلائي, خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي, تاريخ النشر: 1407 هـ- 1986م, *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*, تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي, الطبعة: الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: عالم الكتب .

البخاري, محمد بن إسماعيل البخاري, تاريخ النشر: 1419هـ-1998م, *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه*, اعتنى به: أبو صهيب الكرمي, د. ط, د. م, الناشر بيت الأفكار الدولية.

الرازي, عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الرازي, تاريخ النشر: 1271هـ 1952م, *الجرح والتعديل*, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية , دار إحياء التراث العربي.

السِّراج, محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران, تاريخ النشر: 1425 هـ - 2004 م, *حديث السراج*, تحقيق: حسين بن عكاشة, الطبعة: الأولى, د. م, الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

النعيمي, عبد القادر بن محمد النعيمي, تاريخ النشر: 1410هـ - 1990م, *الدارس في تاريخ المدارس*, تحقيق: إبراهيم شمس الدين, الطبعة: الأولى, د. م, الناشر: دار الكتب العلمية.

البيهقي, أحمد بن الحسين البيهقي, تاريخ النشر: 2009, *الدعوات الكبير*, تحقيق : بدر بن عبد الله البدر, الطبعة الأولى, مكان النشر: الكويت, الناشر: غراس للنشر والتوزيع.

الدارقطني, علي بن عمر بن أحمد, تاريخ النشر: 1411هـ, *رؤية الله*, تحقيق: إبراهيم العلي، أحمد الرفاعي, د. ط, مكان النشر: الزرقاء - الأردن, الناشر: مكتبة المنار.

ابن المبارك, عبد الله بن المبارك, د.ت, الزهد والرقائق لابن المبارك , ويليه ما رواه نُعَيْم بن حماد في نسخته زائداً على ما رواه الْمَرْوَزِيُّ عن ابن المبارك, تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, د. ط, مكان النشر, بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن ماجه, محمد بن يزيد القزويني, د. ت, *سنن ابن ماجه*, حكم على أحاديثه وآثاره محمد ناصر الدين الألباني, تحقيق: مشهور سليمان, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

أبو داود, سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني, د. ت, *سنن أبي داود*, حكم على أحاديثه وآثاره محمد ناصر الدين الألباني تحقيق: مشهور سليمان, الطبعة الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الترمذي, محمد بن عيسى بن سَوْرة, د. ت, *سنن الترمذي*, حكم على أحاديثه وآثاره محمد ناصر الدين الألباني, تحقيق: مشهور سليمان, الطبعة الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الدارمي, عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي, تاريخ النشر: 1412 هـ - 2000 م, *سنن الدارمي*, تحقيق: حسين سليم أسد, الطبعة: الأولى, مكان النشر: المملكة العربية السعودية, الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع.

البيهقي, أحمد بن الحسين بن علي البيهقي, تاريخ النشر: 1424 هـ - 2003م, *السنن الكبرى*, تحقيق: محمد عطا, الطبعة الثالثة, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

النسائي, أحمد بن شعيب بن علي الخراساني, *السنن الكبرى*, تاريخ النشر: 1421 هـ - 2001م, تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: مؤسسة الرسالة.

ابن العماد, عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد, تاريخ النشر: 1406 هـ - 1986م, *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*, تحقيق: محمود الأرناؤوط, الطبعة: الأولى, مكان النشر: دمشق - بيروت, الناشر: دار ابن كثير.

ابن دقيق العيد, محمد بن علي بن وهب بن مطيع, تاريخ النشر: 1430هـ-2009م, *شرح الإلمام بأحاديث الأحكام*, تحقيق: محمد خلوف العبد الله, الطبعة الثانية, د. م, الناشر: دار النوادر.

الخضير, عبد الكريم الخضير, *شرح المحرر في الحديث* -معاصر- لم يطبع, ترقيم شاملة.

العيني, محمود بن أحمد بن موسى الحنفي بدر الدين العيني, تاريخ النشر: 1420 هـ -1999م, *شرح سنن أبي داود*, تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة الرشد .

ابن بطال, علي بن خلف بن عبد الملك, تاريخ النشر: 1423هـ - 2003م, *شرح صحيح البخاري*, تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم , الطبعة الثانية, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة الرشد.

ابن رجب, عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي, تاريخ النشر: 1407هـ – 1987م, *شرح علل الترمذي*, تحقيق: الدكتور همام سعيد, د. ط, مكان النشر: الزرقاء – الأردن, الناشر: مكتبة المنار.

الطحاوي, أحمد بن محمد بن سلامة, تاريخ النشر: 1415 هـ، 1494 م, شرح مشكل الآثار, تحقيق: شعيب الأرنؤوط , الطبعة: الأولى, د. م, الناشر: مؤسسة الرسالة.

البيهقي, أحمد بن الحسين بن علي بن البيهقي, تاريخ النشر: 1423هـ – 2003م, *شعب الأيمان*, تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

البخاري, محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري, تاريخ النشر: 1418 هـ – 1997 م, *صحيح الأدب المفرد*, حقق أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني, الطبعة: الرابعة, د. م, الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع.

ابن حبان, محمد بن حبان البُستي, صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان, تاريخ النشر: 1414هـ – 1993م, تحقيق: شعيب الأرنؤوط, الطبعة: الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: مؤسسة الرسالة .

النووي, محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الحوراني, د.ت *صحيح مسلم بشرح النووي*, اعتنى به: محمد بن عيادي بن عبد الحليم, الطبعة الأولى سنة 1424هـ– 2003م, د.م, الناشر: مكتبة الصفا.

السبكي, عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي, د.ت, *طبقات الشافعية الكبرى*, تحقيق: محمود الطناحي, عبد الفتاح الحلو, الطبعة: الثانية، 1413هـ, الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع .

ابن قاضي شهبة, أحمد بن محمد بن عمر ابن قاضي شهبة, *طبقات الشافعية*, تحقيق: الحافظ عبد العليم خان, الطبعة: الأولى، 1407 هـ , مكان النشر: بيروت, الناشر: عالم الكتب .

ابن كثير, إسماعيل بن عمر بن كثير, تاريخ النشر: 1413 هـ – 1993م, *طبقات الشافعيين*, تحقيق: د أحمد هاشم، محمد محمد عزب, د. م, الناشر: مكتبة الثقافة الدينية.

ابن سعد, محمد بن سعد, *الطبقات الكبرى*, تاريخ النشر: 1410 هـ – 1990م, تحقيق: محمد عطا, الطبعة: الأولى، مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن حنبل, أحمد بن محمد بن حنبل, تاريخ النشر: 1422هـ – 2011م, *العلل ومعرفة الرجال* , تحقيق: وصي الله عباس, الطبعة: الثانية،. مكان النشر: الرياض, الناشر: دار الخاني.

الرازي, عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي, تاريخ النشر: 1427هـ – 2006م, *العلل*, تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميد , خالد الجريسي الطبعة: الأولى، د.م, الناشر: مطابع الحميضي.

العيني, محمود بن أحمد بدر الدين العيني, *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*, د. ط, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار إحياء التراث العربي.

النسائي, أحمد بن شعيب, *عمل اليوم والليلة*, تاريخ النشر: 1406هـ, تحقيق: فاروق حمادة , الطبعة: الثانية , مكان النشر: بيروت, الناشر: مؤسسة الرسالة.

الجوزي, عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي, تاريخ النشر: 1405هـ – 1985م, *غريب الحديث*, تحقيق: الدكتور عبد المعطي القلعجي, الطبعة: الأولى،, مكان النشر: بيروت– لبنان الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر, تاريخ النشر: 1379هـ, *فتح الباري شرح صحيح البخاري*, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار المعرفة.

السخاوي, محمد بن عبد الرحمن السخاوي, تاريخ النشر:1424هـ/2003م, *فتح المغيث بشرح الفية الحديث*, تحقيق: علي حسين علي, الطبعة: الأولى،, مكان النشر: مصر, الناشر: مكتبة السنة.

الذهبي, محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز, تاريخ النشر: 1413 هـ - 1992م, *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*, تحقيق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب, الطبعة: الأولى، مكان النشر: جدة, الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن.

ابن عدي, أحمد بن عدي الجرجاني, تاريخ النشر: 1418هـ1997م, *الكامل في ضعفاء الرجال*, تحقيق: عادل أحمد ,علي معوض, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: الكتب العلمية .

الخطيب البغدادي, أحمد بن علي الخطيب البغدادي, د. ت *الكفاية في علم الرواية*, تحقيق: أبو عبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني, د. ط, مكان النشر: المدينة المنورة, الناشر: المكتبة العلمية.

ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني لسان الميزان, تاريخ النشر: 2002م, تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة, الطبعة: الأولى, مكان النشر: د. م, الناشر: دار البشائر الإسلامية.

المَرْوَزِي, محمد بن نصر بن الحجاج, تاريخ النشر: 1408 هـ - 1988م, *مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر*, اختصرها أحمد بن علي المقريزي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: باكستان, الناشر: حديث أكادمي، فيصل اباد.

الحاكم, محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري, د.ت, *المدخل إلى كتاب الإكليل*, تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد د. ط, مكان النشر: الاسكندرية, الناشر: دار الدعوة.

المباركفوري, عبيد الله بن محمد المباركفوري, تاريخ النشر: 1404هـ، 1984م, *مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح*, الطبعة: الثالثة, مكان النشر: د.م, الناشر: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء.

أبو عوانة, يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري, تاريخ النشر: 1419هـ- 1998م, *مستخرج أبي عوانة*, تحقيق: أيمن الدمشقي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار المعرفة .

ابن الجعد, علي بن الجَعْد , تاريخ النشر: 1410 - 1990 مسند ابن الجعد, , تحقيق: عامر أحمد حيدر, الطبعة:الأولى,مكان النشر: بيروت, الناشر: مؤسسة .

الطيالسي, سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي, تاريخ النشر: 1419 هـ - 1999م, *مسند أبي داود الطيالسي*, تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: مصر, الناشر: دار هجر.

ابن حنبل, أحمد بن محمد بن حنبل, تاريخ النشر: 1421هـ - 2001م, *مسند أحمد*, تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: د.م, الناشر: مؤسسة الرسالة.

مسلم, مسلم بن الحجاج, تاريخ النشر:1419هـ-1998م, *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله* ﷺ اعتنى به: أبو صهيب الكرمي, د. ط, مكان النشر: د. م, الناشر بين الأفكار الدولية.

عياض, عياض بن موسى بن عياض, د. ت, *مشارق الأنوار على صحاح الآثار*, د. ط, مكان النشر: د. م, الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.

أبو بكر بن أبي شيبة, عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي, تاريخ النشر: 1409هـ, *المصنف في الأحاديث والآثار*، تحقيق: كمال يوسف الحوت, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

الصنعاني, عبد الرزاق بن همام الصنعاني, تاريخ النشر: 1403هـ, *المصنف*, تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي, الطبعة: الثانية مكان النشر: الهند , الناشر: المجلس العلمي.

الحموي, ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي, تاريخ النشر: 1995م, معجم *البلدان*, الطبعة: الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار صادر.

الطبراني, سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني, تاريخ النشر: 1405هـ- 1985م, *المعجم الصغير*, تحقيق: محمد شكور, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: المكتب الإسلامي , دار عمار.

الطبراني, سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني, تاريخ النشر: د. ت, *المعجم الكبير*, تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي, الطبعة: الثانية, مكان النشر: القاهرة, الناشر: مكتبة ابن تيمية.

الأصبهاني, أحمد بن عبد الله الأصبهاني, تاريخ النشر: 1419هـ - 1998م, *معرفة الصحابة*, تحقيق: عادل بن يوسف العزازي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: دار الوطن للنشر.

ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن, تاريخ النشر: 1406هـ - 1986م, *معرفة أنواع علوم الحديث*, تحقيق: نور الدين عتر, د . ط, مكان النشر: سوريا, الناشر: دار الفكر.

الحاكم, محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري, تاريخ النشر: 1397هـ - 1977م, *معرفة علوم الحديث* , تحقيق: السيد معظم حسين, الطبعة: الثانية, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية .

القرطبي, محمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي, تاريخ النشر: 1417هـ- 1996م, *المُفْهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم*, تحقيق: أحمد محمد السيد وآخرون, الطبعة الأولى, مكان النشر: بيروت, دار الكلم الطيب.

ابن حنبل, أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني, تاريخ النشر: 1409, *من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال*, تحقيق: صبحي البدري السامرائي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: مكتبة المعارف.

السيوطي, جلال الدين السيوطي, تاريخ النشر: 1408هـ-1988م, *المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي*, تحقيق: أحمد شفيق دمج, الطبعة الأولى, مكان النشر: د. م, الناشر: دار ابن حزم.

السخاوي, محمد بن عبد الرحمن السخاوي, تاريخ النشر: 1426هـ- 2005م, *المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي*, , تحقيق: أحمد فريد المزيدي, الطبعة الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار الكتب العلمية.

مالك, مالك بن أنس بن مالك الأصبحي المدني, د. ت, *موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني*, تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف, الطبعة: الثانية, مكان النشر: د. م, الناشر: المكتبة العلمية.

الذهبي, محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي, تاريخ النشر: 1412هـ, *الموقظة في علم مصطلح الحديث*, اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة , الطبعة: الثانية, مكان النشر: حلب, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية .

الذهبي, محمد بن أحمد بن قَايْماز الذهبي, تاريخ النشر: 1382 هـ - 1963م, *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*, تحقيق: علي محمد البجاوي, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر.

ابن حجر, أحمد بن علي بن حجر العسقلاني, تاريخ النشر: 1404هـ/1984م, *النكت على كتاب ابن الصلاح*, تحقيق: ربيع المدخلي, الطبعة: الأولى، مكان النشر: المدينة المنورة, الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

الزركشي, محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي , تاريخ النشر: 1419هـ - 1998م, *النكت على مقدمة ابن الصلاح*, تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج, الطبعة: الأولى, مكان النشر: الرياض, الناشر: أضواء السلف .

الإسنوي, عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي, تاريخ النشر: 1420هـ- 1999م, *نهاية السول شرح منهاج الوصول*, الطبعة: الأولى, مكان النشر: بيروت-لبنان, الناشر: دار الكتب العلمية.

ابن الأثير, المبارك بن محمد الشيباني الجزري, تاريخ النشر: 1399هـ - 1979م, *النهاية في غريب الحديث والأثر*, تحقيق: طاهر الزاوي , محمود الطناحي, مكان النشر: بيروت, الناشر: المكتبة العلمية .

الصفدي, صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي, تاريخ النشر: 1420هـ- 2000م, الوافي بالوفيات, تحقيق: أحمد الأرناؤوط, تركي مصطفى, مكان النشر: بيروت, الناشر: دار إحياء التراث .